2024
الميزانية العامة للدولة

دليل الميزانية العامة للدولة
للسنة المالية 2024م

رؤية عمان 2040
نمضي بثقة
Moving Forward with Confidence

وزارة المالية
Ministry of Finance

لقد تَمكنت بلادنا - بعون من الله وتوفيقه - من تحقيق نتائج طيبة، وإنجازات مهمة، على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والأداء المالي بالرغم من التحديات التي واجهها الاقتصاد العالمي والتي انعكست سلبا على اقتصادنا وبرامجنا الوطنية، وقد رسمنا خططنا بشكل مدروس بعناية، وبأهداف تُلبّي متطلبات الحاضر وتسعى لتحقيق النمو المستدام، من خلال إدارة مواردنا الإدارةَ السليمة؛ لتخفيف أعباء الدين العام، ووجهنا جزءا من الفوائض المالية؛ لدعم القطاعات الاجتماعية، وتحفيز النمو الاقتصادي.”

حضرة صاحب الجلالة السلطان

هيثم بن طارق المعظم

14 نوفمبر 2023م

فهرس المحتويات

المصطلحات والمفاهيم	07
الملخص التنفيذي	11
التطورات الاقتصادية	13
النتائج الأولية للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023م	20
المؤشرات المالية والاقتصادية والنقدية في عام 2023م	26
الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024م	28
الإطار المالي لخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021- 2025م)	49
أبرز المخاطر المالية والاقتصادية المحتملة	51
البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي (استدامة)	53
البرامج الوطنية لخطة التنمية الخمسية العاشرة	57
مشاريع وأنظمة تحسين الأداء المالي	60

المقدمة

تسعى وزارة المالية إلى نشر بياناتها المالية والاقتصادية وإتاحتها للمجتمع المحلي والدولي عبر النشرات الشهرية والأدلة السنوية، موضحة الأداء المالي لسلطنة عمان والمؤشرات والتقديرات الاقتصادية المحلية والعالمية. كما تتيح الوزارة بياناتها من خلال الموقع الإلكتروني وحسابات الوزارة الرسمية في منصات التواصل الاجتماعي؛ بهدف تعزيز الوعي، ورفع مستوى المعرفة المالية

تم إعداد دليل الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024م لاستعراض النتائج الأولية للميزانية العامة للسنة المالية 2023م، وأهم المؤشرات المالية والاقتصادية والنقدية لعام 2023م. كما يستعرض تقديرات الميزانية المعتمدة للسنة المالية 2024م بموجب المرسوم السلطاني رقم (2024/1)، وأبرز المخاطر المالية والاقتصادية المحتملة، إلى جانب الوقوف على أهم البرامج والمشاريع والأنظمة التي تساهم في تحسين الأداء المالي لسلطنة عمان

كلمـة الوزير

كان للجهـود التـي بذلـت مـن مختلـف الوحـدات الحكوميـة فـي الالتـزام بضبـط الإنفـاق بجانـب تنفيـذ الإجـراءات الحكوميـة الأخـرى لرفـع كفـاءة الإنفـاق وزيـادة الإيـرادات غيـر النفطيـة مدعومـة بارتفـاع متوسـط أسـعار النفـط الأثـر الإيجابـي علـى أداء الميزانيـة العامـة للدولـة لعـام 2023م

فقـد حققـت الميزانيـة العامـة للدولـة للسـنة الماليـة 2023م إيـرادات ماليـة إضافيـة تـم توجيههـا نحـو تعزيـز الإنفـاق الاجتماعـي وتحفيـز النمـو الاقتصـادي، وقـد أنعكـس ذلـك علـى العديـد مـن الجوانـب منهـا: رفـع التزامـات مشـاريع الخطـة الخمسـية العاشـرة مـن خمسـة مليـار ريـال عمانـي إلـى مـا يزيـد عـن ثمانيـة مليـار ريـال عمانـي بنهايـة عـام 2023م، مـع إعطـاء الأولويـة للمشـاريع ذات البعـد الاجتماعـي مثـل مشـاريع قطـاع التعليـم والصحـة والإسـكان

كمـا تـم توجيـه بعـض الفوائـض الماليـة نحـو خفـض الديـن العـام وإدارة المخاطـر الماليـة، وقـد قوبلـت تلـك الإجـراءات بتحسـين التصنيـف الائتمانـي لسـلطنة عمـان مـن قبـل وكالات التصنيـف الائتمانـي، ممـا خفـف مـن حـدة الارتفـاع فـي أسـعار الفائـدة التـي كان يفتـرض سـدادها علـى القـروض، كمـا تـم تحقيـق وفـورات مباشـرة فـي خدمـة الديـن العـام بلغـت نحـو 140 مليـون ريـال عمانـي

ووفقًـا للتوجيهـات السـامية لحضـرة صاحـب الجلالـة السـلطان هيثـم بـن طـارق المعظـم –حفظـه الله ورعـاه- نحـو أولويـة خفـض الديـن العـام، فـإن الميزانيـة العامـة للدولـة لعـام 2024م تسـعى قدمًـا نحـو سـداد جـزء مـن المديونيـة العامـة للدولـة، محافظـةً علـى مسـتوى الإنفـاق فـي الخدمـات الأساسـية كالتعليـم والصحـة والإسـكان ومعـززة لـدور الرعايـة والضمـان الاجتماعـي مـن خـلال تمكيـن صنـدوق الحمايـة الاجتماعيـة ليكـون مظلـة للمبـادرات الراميـة إلـى رفـع مسـتوى التغطيـة التأمينيـة والحمايـة الاجتماعيـة للمواطنيـن

آملين ان تكلل الجهود المبذولة بالتوفيق، وأن نحقق نتائج أفضل في الأداء المالي لعام 2024م

سلطان بن سالـم الحبسـي

وزيـر الماليـــة

01

المصطلحات والمفاهيم

المصطلحات والمفاهيم

- **رؤية عُمان 2040:** المرجع الوطني للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي لسلطنة عُمان خلال الفترة من 2021-2040م.

- **خطة التنمية الخمسيّة العاشرة:** خطة عمل وطنية متوسطة المدى، متكاملة وشاملة تضعها الحكومة ليتم تنفيذها خلال خمس سنوات (2021-2025م) في إطار الرؤية الوطنية «عُمان 2040»، تسعى من خلالها الحكومة بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومستدامة.

- **الميزانية العامة للدولة:** برنامج مالي تُعده الحكومة سنوياً لتحقيق أهداف محددة؛ وفقاً لقواعد وضوابط يحددها القانون المالي ولائحته التنفيذية، وتعرض فيها توقعات الحكومة لإيرادات ونفقات الدولة خلال السنة المالية القادمة.

- **الإيرادات:** هي مجموع ما تحصله الحكومة من الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية.

- **الإيرادات الجارية:** تشمل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية.

- **الإيرادات الضريبية:** هي الإيرادات المحصلة من ضرائب الدخل على الشركات، والضريبة الانتقائية وضريبة القيمة المضافة، والضرائب الجمركية.

- **الإيرادات غير الضريبية:** توزيعات أرباح الاستثمارات الحكومية وفائض الهيئات العامة، وإيرادات خدمات مرافق الاتصالات والمطارات ورسوم الخدمات الحكومية، والغرامات والجزاءات.

- **الإيرادات الرأسمالية:** هي الإيرادات المتحققة من بيع الأراضي الحكومية، بالإضافة إلى إيرادات بيع المباني الحكومية، وغيرها.

- **الاستردادات المالية:** هي استردادات أقساط وفوائد القروض التي تمنحها الدولة للهيئات والمؤسسات العامة وغيرها داخل وخارج الدولة.

- **الإنفاق:** كل ما يتم إنفاقه من قبل وحدات الجهاز الإداري للدولة بهدف تحقيق المنفعة العامة وتقديم الخدمات في مختلف القطاعات.

- **النفقات الرأسمالية:** النفقات العامة اللازمة لاقتناء الأصول الثابتة.

- **النفقات الجارية:** النفقات العامة التي تتميز - بصفة أساسية - بطابع الدورية أو التكرار.

- **النفقات الإنمائية:** النفقات العامة اللازمة لإنشاء وإقامة المشروعات الإنمائية المعتمدة في خطة التنمية.

- **فائض الميزانية:** هو الفرق بين الإيرادات والإنفاق، ويحدث فائض في الميزانية عندما يكون حجم الإيرادات أعلى من حجم الإنفاق.

- **عجز الميزانية:** هو الفرق بين الإيرادات والإنفاق، ويحدث العجز عندما يكون حجم الإنفاق أعلى من حجم الإيرادات.

- **أذونات الخزينة:** أدوات مالية تستخدمها الحكومة لأغراض الاقتراض قصير الأجل.

- **التصنيف الائتماني:** تقييم تجريه بعض الوكالات الائتمانية المتخصصة، لتقدير جدارة أو أهلية الدولة أو المؤسسة للحصول على قروض، ويتم تقييم الدولة أو المؤسسة بناء على بياناتها المالية وقدرتها على تسديد ديونها في الماضي، إلى جانب التوقعات المستقبلية لملائتها المالية.

- **الدين العام:** الأموال التي تقترضها الحكومة وفقاً لأدوات الدين المختلفة مثل:

- **السندات:** أوراق مالية ذات قيمة محددة، تستخدم من قبل الحكومة للاقتراض من قبل المستثمرين مقابل معدل فائدة.

- **الصكوك:** أوراق مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية وتكون مرتبطة بأصول يحصل من خلالها المستثمر على نسبة مئوية من الأرباح خلال مدة معينة.

- **الحساب الختامي:** النتائج والأهداف المحققة في تنفيذ الميزانية العامة تشمل بيان الإيرادات والنفقات الفعلية عن السنة المالية المنصرمة والمراكز المالية للوحدات الحكومية.

- **الاستدامة المالية:** قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية على المدى المتوسط والطويل وتوفير كافة المتطلبات والموارد من خلال تنويع الإيرادات ورفع كفاءة الإنفاق والسيطرة على عجز الميزانية والحفاظ على مستويات مديونية مقبولة.

- **الحيز المالي:** المساحة المتوفرة لدى الدولة لزيادة الإنفاق لمواجهة أية متطلبات إضافية أو انخفاض في الإيرادات العامة لأية تقلبات في الاقتصاد أو تطبيق سياسات مالية محددة مما ينتج عنه زيادة في عجز الميزانية العامة بصفة مؤقتة مع بقاء الدين العام في حدود آمنة.

- **المركز المالي للدولة:** بيان عن الوضع المالي للدولة يوضح موقف الأداء المالي للميزانية العامة للدولة والتدفقات النقدية ورصيد الدين العام وموقف الاحتياطيات الحكومية.

- **الميزان التجاري:** الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات خلال فترة محددة، وكلما ارتفعت قيمته عن الصفر دل ذلك على أن الصادرات أكثر من الواردات.

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** هو استثمار يعكس علاقة طويلة الأمد واهتمام دائم لكيان مقيم في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر وتطبق نسبة (10٪) أو أكثر في ملكية الحقوق حتى يمكن وصف الاستثمار على أنه استثمار أجنبي مباشر.

- **التضخم:** مؤشر إحصائي يقيس التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات التي تدخل ضمن سلة الإنفاق الاستهلاكي للأسر في فترة زمنية تسمى فترة المقارنة منسوباً إلى فترة أخرى تسمى فترة الأساس.

- **ضريبة القيمة المضافة:** ضريبة غير مباشرة على السلع والخدمات وتُفرض على القيمة المضافة للعمليات التجارية، أي الفرق بين الثمن النهائي للسلعة أو الخدمة وتكلفة مدخلات المواد والخدمات الداخلية.

- **الضريبة الانتقائية:** الضريبة التي تفرض بنسب متفاوتة على السلع ذات الأضرار على الصحة العامة أو البيئة.

الملخص التنفيذي

يستعرض دليل الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024م تطورات الاقتصاد العالمي والمحلي، والنتائج الأولية للأداء المالي للسنة المالية 2023م، ومجموعة من المؤشرات المالية والاقتصادية والنقدية، بالإضافة إلى تقديرات الميزانية المعتمدة للسنة المالية 2024م. وفيما يلي ملخص بأهم ما جاء في الدليل:

أشارت توقعات صندوق النقد الدولي إلى تراجع نمو الاقتصاد العالمي من (3%) في عام 2023م إلى (2.9%) في عام 2024م. كما يتوقع أن يبلغ النمو في الاقتصادات المتقدمة نحو (1.5%) في عام 2023م ونحو (1.4%) في عام 2024م، في حين يتوقع أن تشهد بلدان الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية نموًا بنسبة (4%) في عامي 2023م و2024م

وبشأن التضخم العالمي، توقع الصندوق انخفاض معدلات التضخم من (6.9%) في عام 2023م إلى (5.8%) في عام 2024م. كما يتوقع أن ينخفض متوسط سعر النفط من (80.49) دولار أمريكي للبرميل في عام 2023م إلى نحو (79.92) دولار أمريكي للبرميل في عام 2024م

وأشارت بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حتى نهاية الربع الثالث من عام 2023م بنحو (2%)، مسجلًا ما قيمته (26,433) مليون ريال عماني. بينما سجل الميزان التجاري لسلطنة عُمان بنهاية أكتوبر من عام 2023م نحو (6,370) مليون ريال عُماني، منخفضا بنسبة (27%) مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2022م. في حين انخفض معدل التضخم في سلطنة عُمان حتى نوفمبر 2023م إلى نحو (1.03%) مقارنة بنحو (2.87%) في الفترة ذاتها من عام 2022م، وقد بلغت القيمة السوقية لبورصة مسقط نحو (23.72) مليار ريال عماني حتى 28 ديسمبر من عام 2023م

وتشير النتائج الأولية للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023م إلى تحقيق إيرادات مالية إضافية بنحو (931) مليون ريال عماني، حيث سجلت الإيرادات العامة للدولة ارتفاعًا بنحو (21.5%) مقارنة بما هو معتمد في الميزانية العامة للدولة لعام 2023م، وانخفض الإنفاق العام بنسبة (0.6%)

وقد تم إعداد الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024م وفق مجموعة من الأسس والافتراضات التي تمكن المالية العامة من التعامل مع تذبذب أسعار النفط والمتغيرات العالمية لا سيما الأحداث الجيوسياسية وغيرها، هادفةً إلى الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي. وعليه فقد قُدرت الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024م بأن تبلغ الإيرادات العامة نحو (11,010) مليون ريال عماني، مرتفعةً بنسبة (9.5%) عما هو معتمد في ميزانية عام 2023م، وأن يبلغ إجمالي الإنفاق العام نحو (11,650) مليون ريال عماني، مرتفعًا بنسبة (2.6%) مقارنة بالإنفاق العام المعتمد في ميزانية عام 2023م

وعلى إثر ذلك، فقد قُدر العجز أن يبلغ نحو (640) مليون ريال عماني، مشكلاً (6%) من إجمالي الإيرادات العامة و(1.5%) من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المخطط تمويل العجز المقدر في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024م عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي بنحو (240) مليون ريال عماني، والسحب من الاحتياطيات بنحو (400) مليون ريال عماني. الجدير بالذكر أن الحكومة لن تلجأ إلى الاقتراض الإضافي أو السحب من الاحتياطيات في حال تجاوز الإيرادات العامة عن الإنفاق المعتمد في ميزانية عام 2024م. وقد تلجأ إلى الاقتراض لسداد بعض القروض الحكومية الحالية واستبدالها بقروض ذات كلفة تمويلية أدنى

02

التطـــورات الاقتصادية

التطورات الاقتصادية

1. الاقتصاد العالمي:

نمو الاقتصاد العالمي:

أشارت توقعات صندوق النقد الدولي في تقرير (مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي) الصادر في أكتوبر 2023م، إلى تراجع نمو الاقتصاد العالمي من (3.5%) في عام 2022م إلى (3%) في عام 2023م و(2.9%) في عام 2024م؛ ويُعزى هذا الانخفاض إلى عدة عوامل أهمها رفع أسعار الفائدة لدى البنوك المركزية في سبيل مكافحة التضخم العالمي والذي بدوره يؤثر سلبًا على النشاط الاقتصادي. وتوقع التقرير أن يبلغ النمو في الاقتصادات المتقدمة (1.5%) في عام 2023م و (1.4%) في عام 2024م، في حين يتوقع أن تشهد بلدان الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية نموًا بنسبة (4%) في عامي 2023م و2024م

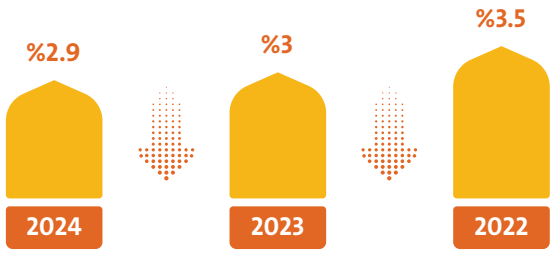

نمو الاقتصاد العالمي

المصدر: صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2023م)

معدل التضخم العالمي:

أشارت توقعات صندوق النقد الدولي إلى انخفاض معدلات التضخم العالمية من (6.9%) في عام 2023م إلى (5.8%) في عام 2024م، ويمكن أن يرتفع التضخم في حال تزايد تأثير الصدمات المالية خاصة تلك الناجمة عن التداعيات السياسية العالمية والتي قد تؤدي إلى استمرار تشديد السياسة النقدية. وأشار الصندوق إلى أن أولوية معظم الاقتصادات هي التحكم في ارتفاع معدلات التضخم مع المحافظة على الاستقرار المالي.

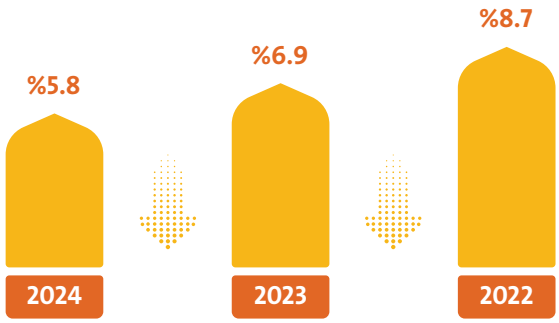

معدل التضخم العالمي

المصدر: صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2023م)

أسعار النفط العالمية:

أشارت توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن متوسط سعر النفط سيبلغ نحو (80.49) دولار أمريكي للبرميل في عام 2023م، ونحو (79.92) دولار أمريكي للبرميل في عام 2024م. وقد تفاوتت قراءات المؤسسات المالية المتخصصة في آفاق أسعار النفط لعام 2024م، إلا أن هذه التوقعات عرضة للتغير في ضوء التطورات العالمية الجيوسياسية

الاقتصاد المحلي:

نمو الاقتصاد الوطني:

أشارت بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حتى نهاية الربع الثالث من عام 2023م بنحو (2%)، مسجلاً ما قيمته (26,433) مليون ريال عماني مقارنة بتسجيل (25,915) مليون ريال عماني في الفترة ذاتها من عام 2022م. ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة بنهاية الربع الثالث من عام 2023م بنحو (2.7%)، مسجلة نحو (18,190) مليون ريال عماني مقارنة بتسجيل (17,704) مليون ريال عماني في الفترة ذاتها من عام 2022م، كما ارتفعت القيمة المضافة للأنشطة النفطية بالأسعار الثابتة بنهاية الربع الثالث من عام 2023م بنسبة (0.5%)، مسجلة نحو (9,068) مليون ريال عُماني مقارنة بنحو (9,021) مليون ريال عماني بنهاية الفترة المماثلة من عام 2022م

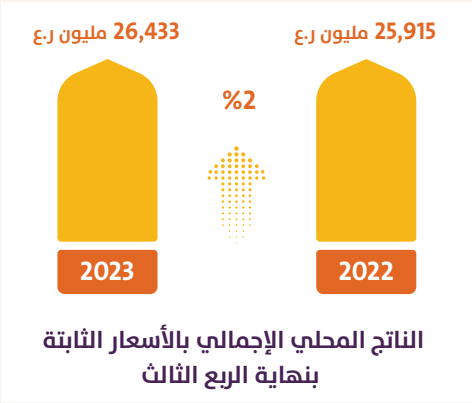

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنهاية الربع الثالث

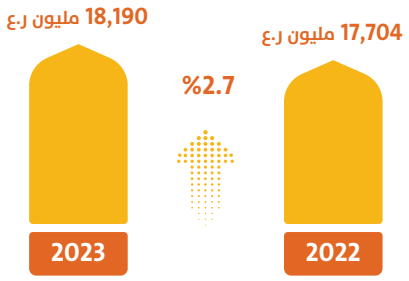

القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة بنهاية الربع الثالث

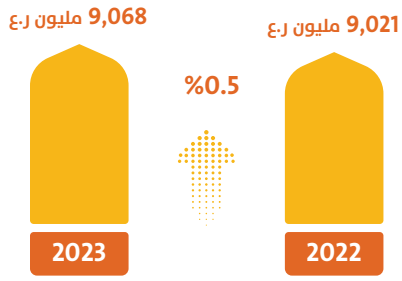

القيمة المضافة للأنشطة النفطية بالأسعار الثابتة بنهاية الربع الثالث

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

ومن جانب آخر، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حتى نهاية الربع الثالث من عام 2023م بنحو (3.8%)، مسجلاً ما قيمته (31,416) مليون ريال عماني مقارنة بتسجيل (32,681) مليون ريال عماني في الفترة ذاتها من عام 2022م. ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى انخفاض متوسط أسعار النفط في عام 2023م مقارنة بعام 2022م

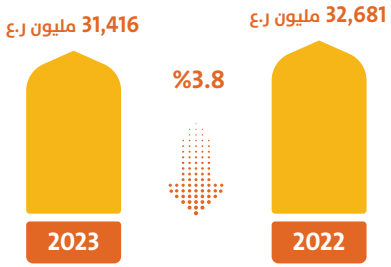

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنهاية الربع الثالث

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

فيما ارتفعت القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بالأسعار الجارية بنهاية الربع الثالث من عام 2023م بنحو (1.8%)، مسجلة نحو (21,790) مليون ريال عماني مقارنة بتسجيل (21,389) مليون ريال عماني في الفترة ذاتها من عام 2022م، بينما انخفضت القيمة المضافة للأنشطة النفطية بالأسعار الجارية بنهاية الربع الثالث من عام 2023م بنسبة (15.4%) مسجلة نحو (10,569) مليون ريال عُماني مقارنة بنحو (12,500) مليون ريال عماني بنهاية الفترة المماثلة من عام 2022م. وذلك نتيجة الخفض الطوعي في الإنتاج النفطي حسب إتفاق أوبك بلس، وانخفاض متوسط أسعار النفط

القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية بالأسعار الجارية بنهاية الربع الثالث

القيمة المضافة للأنشطة النفطية بالأسعار الجارية بنهاية الربع الثالث

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

التضخم:

تشير آخر البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى انخفاض معدل التضخم في سلطنة عُمان حتى نوفمبر 2023م إلى نحو (1.03%) مقارنة بنحو (2.87%) في الفترة ذاتها من عام 2022م، وتعتبر نسبة التضخم معتدلة مقارنة بمؤشرات التضخم العالمية، ومن المتوقع أن يستمر معدل التضخم عند مستوى (1%) على المدى المتوسط

الجدير بالذكر أن الحكومة اتخذت العديد من الإجراءات التي كان لها الأثر الإيجابي للسيطرة على معدلات التضخم لا سيما دعم المواد الغذائية ومنتجات الوقود.

التجارة الخارجية (الميزان التجاري):

سجل الميزان التجاري لسلطنة عُمان بنهاية أكتوبر 2023م نحو (6,370) مليون ريال عُماني، منخفضًا بنحو (2,352) مليون ريال عماني، مقارنة بتسجيل (8,722) مليون ريال عُماني في الفترة ذاتها من عام 2022م. وجاء ذلك نتيجة انخفاض الصادرات بنسبة (12.3%)، مسجلة نحو (18,719) مليون ريال عُماني مقرونًا بانخفاض قيمة الصادرات السلعية من النفط والغاز والسلع غير النفطية، كما انخفضت الواردات بنسبة (2.1%)، مسجلة نحو (12,399) مليون ريال عُماني مقارنة بتسجيل (12,613) مليون ريال عُماني بنفس الفترة من عام 2022م

بورصة مسقط:

بلغت القيمة السوقية لبورصة مسقط نحو (23.72) مليار ريال عماني، وأغلق مؤشر بورصة مسقط 30 على مستوى (4.486) حتى 28 ديسمبر من عام 2023م

التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان:

إن الجهود التي بذلتها سلطنة عُمان في ضبط الأوضاع المالية العامة وخفض الدين العام وإدارة المحفظة الإقراضية، إلى جانب تعافي أسعار النفط، أسهمت في تحسن الأداء المالي للدولة؛ مما أدى إلى رفع التصنيف الائتماني والنظرة المستقبلية لسلطنة عمان بعد الانخفاض الكبير خلال السنوات الماضية. وجاءت تقارير وكالات التصنيف الائتماني عن سلطنة عمان خلال عام 2023م كالتالي:

رفعت **وكالة موديز** في تقريرها الصادر في ديسمبر 2023م التصنيف الائتماني لسلطنة عمان من (Ba2) إلى (Ba1) مع تغير النظرة المستقبلية من إيجابية إلى مستقرة، مشيرةً إلى أن تحسن السياسة المالية وفاعليتها، وعزم الحكومة على خفض المديونية العامة للدولة سوف يسهم في تعزيز المركز المالي للدولة ومرونة الحكومة وقدرتها على مواجهة الصدمات المستقبلية المحتملة، حتى وإن شهدت أسعار النفط تراجعًا في مستوياتها

وتوقعت الوكالة تراجع المديونية العامة للدولة إلى نحو (35%) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الثلاث القادمة، وأشارت إلى إن مشاريع الهيدروجين الأخضر قد تساهم في تقليل مخاطر الائتمان الناشئة عن تحول الكربون العالمي

ورفعت **وكالة فيتش** في تقريرها الصادر في سبتمبر 2023م التصنيف الائتماني لسلطنة عمان من (BB) إلى (BB+) مع نظرة مستقبلية مستقرة، مشيدة بالتزام الحكومة بإجراءات ضبط الأوضاع المالية رغم ارتفاع أسعار النفط، متوقعة نمو الناتج المحلي الإجمالي من (2.1%) في عام 2023م إلى (2.7%) في عام 2024م. وذكرت الوكالة بأنه من المتوقع أن تسهم الاستثمارات في قطاع الطاقة المتجددة والهيدروجين في دعم النمو اعتبارًا من عام 2025م، مؤكدةً بأن التصنيف الائتماني لسلطنة عمان قد يرتفع في حال استمرار تراجع الدين العام الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وتحسن صافي الأصول الأجنبية السيادية

كما رفعت **وكالة ستاندرد آند بورز** في تقريرها الصادر في سبتمبر 2023م التصنيف الائتماني لسلطنة عمان من (BB) إلى (BB+) مع نظرة مستقبلية مستقرة، متوقعةً أن تُحقق سلطنة عمان نموًا اقتصاديًا بمتوسط يبلغ (2%) خلال الفترة (2023م -2026م)، كما تتوقع نمو القطاع غير النفطي بنحو (2%) خلال الفترة (2024م-2025م). وأشارت إلى أن التصنيف الائتماني قد يرتفع في حال استمرار تراجع المديونية العامة للدولة وتحسن قطاع الإيرادات غير النفطية

يوضح البيان التالي تطور التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان الذي أصدرته مؤسسات التصنيف الائتماني الرئيسية خلال الفترة (2018م -2023م):

مؤسسة التصنيف	2018م	2019م	2020م	2021م	2022م	2023م
موديز	Baa3	Ba1	Ba3	Ba3	Ba2	Ba1
ستاندرد آند بورز	BB	BB	B+	B+	BB	BB+
فيتش	BB+	BB+	BB-	BB-	BB	BB+

03

النتائج الأولية للأداء المالي لعام 2023م

النتائج الأولية للأداء المالي لعام 2023م:

أدت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في ضبط الأوضاع المالية مدعومة بتحسن أسعار النفط؛ إلى تحقيق نتائج إيجابية في أداء الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023م؛ مما أدى إلى تحسن المؤشرات المالية والاقتصادية والتصنيف الائتماني لسلطنة عمان

تشير النتائج الأولية للأداء المالي لعام 2023م إلى تحقيق فائض مالي بنحو (931) مليون ريال عُماني مقارنة بالعجز المقدر في الميزانية العامة للدولة بنحو (1,300) مليون ريال عُماني، إذ ارتفعت الإيرادات العامة للدولة بنحو (2,163) مليون ريال عماني، فيما انخفض الإنفاق بنحو (68) مليون ريال عماني عما هو معتمد في ميزانية العام ذاته.

يوضح البيان التالي النتائج الأولية للأداء المالي لعام 2023م:

الميزانية المعتمدة لعام 2023م		النتائج الأولية لعام 2023م
55 دولار أمريكي للبرميل	متوسط سعر النفط	82 دولار أمريكي للبرميل
1,175 ألف برميل يوميا	متوسط إنتاج النفط	1,058 ألف برميل يوميا

مليون ريال عماني

10,050	الإيرادات	12,213 الإيرادات
11,350	الإنفاق	11,282 الإنفاق
(1,300)	العجز	931 الفائض

%21.5	الإيرادات	(%0.6) الإنفاق
	نسبة التغيير	

الإيرادات العامة:

تشير االنتائج الأولية للأداء المالي لعام 2023م إلى ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة (21.5%)، مسجلةً نحو (12,213) مليون ريال عماني مقارنة بالإيرادات المعتمدة في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023م بنحو (10,050) مليون ريال عماني؛ **ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيس إلى:**

- **ارتفاع صافي إيرادات النفط بنسبة (29%)** مسجلة نحو (6,883) مليون ريال عماني، مقارنة بما هو معتمد في الميزانية العامة بنحو (5,320) مليون ريال عماني
- **ارتفاع صافي إيرادات الغاز بنسبة (43%)** لتبلغ نحو (2,000) مليون ريال عماني، مقارنة بما هو معتمد في الميزانية العامة بنحو (1,400) مليون ريال عماني

الإنفاق العام:

أشارت النتائج الأولية للأداء المالي لعام 2023م إلى انخفاض إجمالي الإنفاق العام بنسبة (0.6%)، مسجلة نحو (11,282) مليون ريال عماني، حيث انخفضت بعض بنود الإنفاق بنحو (524) مليون ريال عماني نتيجة انخفاض مصروفات خدمة الدين العام وتأجيل تطبيق منظومة الحماية الاجتماعية. ومن جانب آخر، ارتفع الإنفاق على مصروفات الوزارات المدنية، ودعم المنتجات النفطية وقطاع الكهرباء والمياه والصرف الصحي والنقل والنفايات بنحو (465) مليون ريال عماني، وذلك ما شكل انخفاض في إجمالي الإنفاق العام بنحو (68) مليون ريال عماني عن الميزانية المعتمدة في عام 2023م

المصروفات الإنمائية:

بلغ الإنفاق لبند المصروفات الإنمائية للوزارات المدنية نحو (1,100) مليون ريال عماني حسب النتائج الأولية للميزانية العامة للسنة المالية 2023م

العجز/ الفائض:

أشارت النتائج الأولية للأداء المالي لعام 2023م إلى تحقيق فائض مالي بنحو (931) مليون ريال عُماني مقارنة بالعجز المعتمد في الميزانية العامة للدولة والمقدر بنحو (1,300) مليون ريال عُماني؛ ويعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل من بينها تحسن أسعار النفط بجانب استمرار الحكومة في إجراءات ضبط الأوضاع المالية وانخفاض خدمة الدين العام.

وقد وجهت الحكومة الإيرادات المالية الإضافية نحو تحقيق مجموعة من الأهداف التي ساهمت في تحسن المؤشرات المالية والاقتصادية والتصنيف الائتماني والمركز المالي لسلطنة عمان، وجاء توجيه الإيرادات على النحو التالي:

تعزيز الإنفاق الاجتماعي

تحفيز النمو الاقتصادي

خفض الدين العام وإدارة المحفظة الإقراضية

1- تعزيز الإنفاق الاجتماعي وتحفيز النمو الاقتصادي:

(261) مليون ريال عماني	تعزيز مخصصات دعم المنتجات النفطية
(17) مليون ريال عماني	تعزيز مخصصات دعم فوائد القروض التنموية والإسكانية
(46) مليون ريال عماني	تعزيز مخصصات دعم قطاع الكهرباء والمياه والصرف الصحي والنقل والنفايات
(19) مليون ريال عماني	تعزيز مخصصات أُسر الضمان الاجتماعي والدخل المحدود، بما في ذلك الحقيبة المدرسية للمستحقين
(51) مليون ريال عماني	تعزيز ميزانية قطاعي الصحة والتعليم لتغطية التوسع في تقديم الخدمات

اعفاء عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القروض المترتبة عليها من بنك التنمية وهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبالغ عددها (306) قرض حتى أكتوبر 2023م

رفع مخصصات الطلبة المبتعثين في الخارج بنسبة (25%) وذلك بسبب ارتفاع التضخم العالمي.

إضافة عدد (150) بعثة خارجية ليصل إجمالي البعثات الخارجية إلى عدد (550) بعثة

2- إدارة المحفظة الإقراضية وخفض الدين العام:

في إطار الجهود التي تبذلها الحكومة لإدارة المحفظة الإقراضية وخفض الدين العام، وبحسب ما أشارت إليه النتائج الأولية للأداء المالي لعام 2023م ، تمكنت الحكومة من خفض الدين العام من (17.6) مليار ريال عماني إلى (15.2) مليار ريال عماني وذلك بسداد نحو (2.4) مليار ريال عماني. كما انخفضت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى (35%)، بجانب انخفاض خدمة الدين العام من (1.2) مليار ريال عماني عما هو معتمد في ميزانية عام 2023م إلى نحو (1.06) مليار ريال عماني

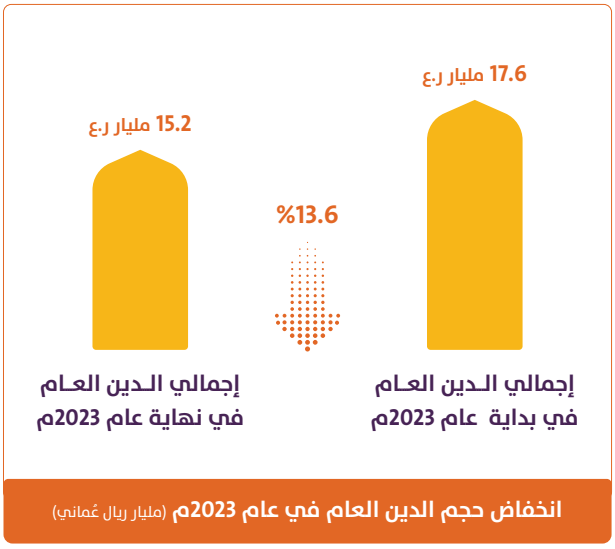

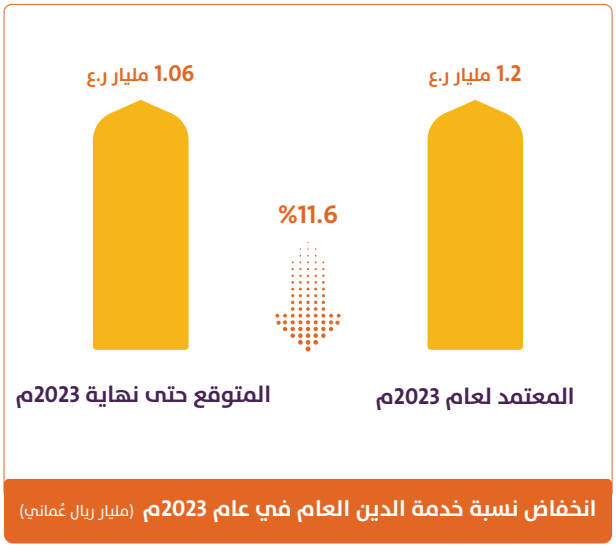

04

المؤشـــرات الماليـــة والاقتصادية والنقدية في عـام 2023م

المؤشرات المالية والاقتصادية والنقدية في عام 2023م

تشير النتائج الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2023م بمعدل (2.3%)، مسجلا نحو (43.7) مليار ريال عماني

تحسن المؤشرات المالية:

- تحقيق فائض مالي بنحو (931) مليون ريال عماني مقارنة بعجز معتمد في ميزانية عام 2023م بنحو (1,300) مليون ريال عُماني
- تعزيز الإنفاق العام لتغطية المصروفات المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية بنحو (394) مليون ريال عماني
- انخفاض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (35%) من الناتج المحلي الإجمالي.
- تحسن التصنيف الائتماني لسلطنة عمان ونظرتها المستقبلية خلال عام 2023م.

تحسن المؤشرات النقدية:

- نمو إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي بنسبة (7.3%) لتصل إلى (27.8) مليار ريال عماني بنهاية سبتمبر 2023م
- ارتفاع إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من قبل المصارف المحلية بنسبة (4.1%) ليصل إلى (30.4) مليار ريال عماني بنهاية سبتمبر 2023م

05

الميزانيـة العامة للدولة للسنة المالية 2024م

الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024م

أهداف الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024م:

تهدف الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024م إلى الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي بما يتوافق مع الإطار المالي لخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021 – 2025م) ورؤية عُمان 2040.

تم بناء الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024م على مجموعة من الأهداف منها:

تحقيق الاستدامة المالية

تحقيق نمو اقتصادي لا يقل عن (3%) بالأسعار الثابتة خلال العام 2024م

إبقاء معدلات التضخم في مستويات معتدلة بحدود (3%)

الاستمرار في تحسين بيئة الأعمال وتسهيل الإجراءات وتبسيطها بهدف إيجاد بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة

تعزيز دور بنك التنمية في تمويل المشاريع ذات القيمة المضافة

تشغيل صندوق عمان المستقبل وبدء نشاطه التمويلي

الحفاظ على مستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية التي تقدمها الحكومة كالصحة والتعليم والضمان الاجتماعي

دعم برامج تنمية المحافظات، ودعم التنافسية الإقليمية وتنمية مصادر دخل ذاتي للمحافظات

الاستمرار في تنفيذ البرامج الوطنية

إعداد الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024م:

تم إعداد الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024م وفق مجموعة من الأسس والافتراضات التي تمكن المالية العامة من التعامل مع تذبذب أسعار النفط والمتغيرات العالمية لا سيما الأحداث الجيوسياسية وغيرها، آخذةً في الاعتبار الاحتياجات المالية الضرورية لتنفيذ أهداف وبرامج الجهات الحكومية.

وعليه, **تم تقدير الإيرادات العامة بنحو (11,010) مليون ريال عماني وفق الاعتبارات التالية:**

- احتساب متوسط سعر النفط بواقع (60) دولار أمريكي للبرميل، ومتوسط إنتاج النفط بنحو (1,031) ألف برميل يومياً، وتقدير صافي إيرادات النفط بنحو (5,915) مليون ريال عُماني.
- تحصيل صافي إيرادات الغاز بنحو (1,575) مليون ريال عماني.
- تحصيل إيرادات غير نفطية بنحو (3,520) مليون ريال عماني.

أما الإنفاق العام، فقد تم تقديره بنحو (11,650) مليون ريال عماني، وفق التالي:

- تقدير مصروفات الوزارات المدنية وفق الاحتياجات الفعلية لكافة الجهات والوحدات المدنية.
- احتساب العلاوة الدورية للموظفين وترقيات أقدمية عام 2013م و2014م وفقًا للتوجيهات السامية.
- تخصيص (560) مليون ريال عماني لبرامج منظومة الحماية الاجتماعية.
- دعم قطاع الكهرباء أخذاً في الاعتبار إعادة توجيه الدعم بنحو (460) مليون ريال عماني.
- دعم قطاع المياه والصرف الصحي، وقطاع النفايات بنحو (243) مليون ريال عماني.
- دعم قطاع النقل بنحو (84) مليون ريال عماني.
- تقدير مصروفات خدمة الدين العام وفقًا للقروض القائمة والمخطط لها خلال العام بنحو (1,050) مليون ريال عماني
- تخصيص (400) مليون ريال عماني لبند مخصص الديون.
- تخصيص (240) مليون ريال عماني لبند مشاريع ذات أثر تنموي.

يوضح الشكل التالي مقارنة لتقديرات الميزانية المعتمدة لعامي 2023م و 2024م:

الميزانية المعتمدة لعام 2023م		الميزانية المعتمدة لعام 2024م
55 دولار أمريكي للبرميل	متوسط سعر النفط	60 دولار أمريكي للبرميل
1,175 ألف برميل يوميا	متوسط إنتـاج النفط	1,031 ألف برميل يوميا

مليون ريال عماني

10,050	الإيرادات	11,010
11,350	الإنفاق	11,650
(1,300)	العجز	(640)

نسبة التغيير					
الإيرادات	%9.5	الإنفاق	(%2.6)	العجز	(%50.8)

ويوضح الجدول التالي تقديرات الميزانية العامة للسنة المالية 2024م:

(مليون ريال عماني)

البيـان		تقديرات الميزانية
أولاً :	**الايرادات:**	
	1) صافي إيـرادات النـفـط	5,915
	2) صافي إيرادات الغـــاز	1,575
	3) إيـرادات جاريـــة	3,455
	4) إيـرادات رأسماليـة	55
	5) استردادات رأسماليـة	10
إجمالـي الإيـرادات		**11,010**
ثانياً :	**الإنفاق العام:**	
	المصروفات الجارية:	
	6) مصـروفات الدفـاع والأمـن	3,070
	7) مصروفات الوزارات المدنيـة	4,453
	8) خدمة الدين العام	1,050
جملة المصروفات الجارية		**8,573**
	المصروفات الإستثمارية:	
	9) المصروفات الإنمائية للوزارات المدنية	900
جملة المصروفات الاستثمارية		**900**
	المساهمات ونفقات أخرى:	
	10) مخصص منظومة الحماية الاجتماعية	560
	11) دعم فوائد القروض التنموية والإسكانية	55
	12) مساهمات في مؤسسات محلية وإقليمية ودولية	40
	13) دعم قطاع الكهرباء	460
	14) دعـم قطـاع الميـاه والصرف الصحي	184
	15) دعـم قطـاع النقل	84
	16) دعم قطاع النفايات	59
	17) دعم قطاع السلع الغذائية	25
	18) دعم المنتجات النفطية	35
	19) دعم قطاعات أخرى	35
	20) مخصص الديون	400
	21) مشاريع ذات أثر تنموي	240
جملة المساهمات والنفقات الأخرى		**2,177**
إجمالـي الإنفاق العام		**11,650**
ثالثاً:	**العجز**	**(640)**
رابعاً:	**وسائل التمويل:**	
	22) صافي الاقتراض الخارجي:	**254**
	. القروض المتوقع استلامها	1,285
	. القروض المتوقع سدادها	(1,031)
	23) صافي الاقتراض المحلي:	**(14)**
	. القروض المتوقع استلامها	600
	. القروض المتوقع سدادها	(614)
	24) تمويل من الإحتياطيات	**400**
جملة وسائل التمويل		**640**

أولاً | الإيرادات العامة:

1. الإيرادات العامة

قُدرت الإيرادات العامة للدولة لعام 2024م بنحو (11,010) مليون ريال عماني، مرتفعة بنسبة (9.5%) عما هو معتمد في ميزانية عام 2023م، ويعزى ذلك إلى تقدير ارتفاع صافي إيرادات النفط بنحو (11%)، وصافي إيرادات الغاز بنسبة (12.5%) والإيرادات غير النفطية بنسبة (5.7%)

يوضح الشكل التالي نسبة صافي إيرادات النفط، وصافي إيرادات الغاز والإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات العامة المعتمدة في ميزانية عام 2024م:

كما يوضح الشكل التالي نسبة إيرادات النفط وإيرادات الغاز والإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات خلال الفترة من (2017 - 2024م):

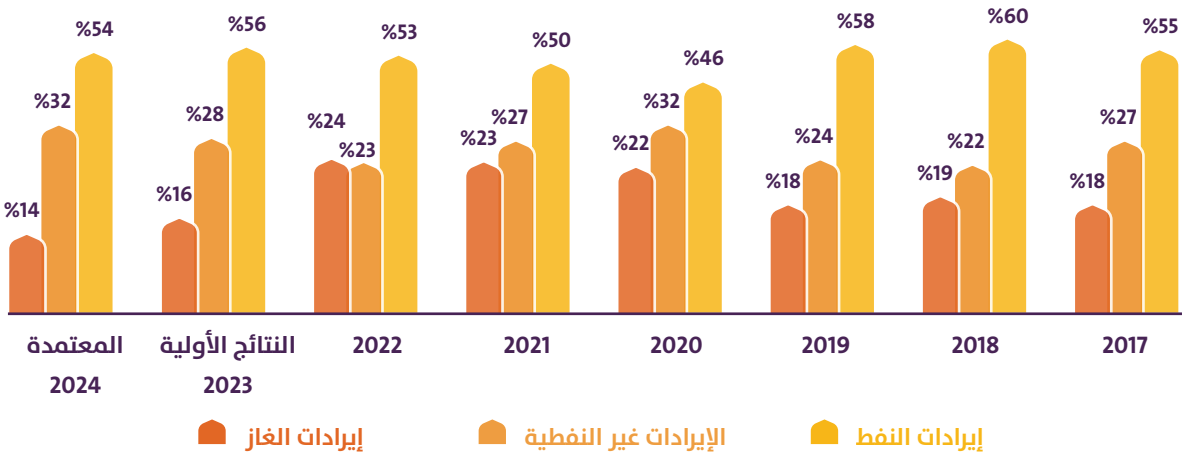

2. الإيرادات النفطية:

صافي إيرادات النفط:

قُدّر صافي إيرادات النفط في الميزانية المعتمدة لعام 2024م بنحو (5,915) مليون ريال عماني، مرتفعة بنسبة (11%) مقارنة بصافي إيرادات النفط المعتمدة في ميزانية عام 2023م، وتشكل إيرادات النفط في الميزانية المعتمدة لعام 2024 نحو (54%) من إجمالي الإيرادات العامة

صافي إيرادات النفط	الميزانية المعتمدة 2023م	الميزانية المعتمدة 2024م	نسبة التغير
	5,320 مليون ريال عماني	5,915 مليون ريال عماني	%11

صافي إيرادات الغاز:

قُدّر صافي إيرادات الغاز في الميزانية المعتمدة لعام 2024م بنحو (1,575) مليون ريال عماني؛ مرتفعة بنسبة (12.5%) مقارنة بصافي إيرادات الغاز المعتمدة في ميزانية عام 2023م؛ ويعزى هذا إلى ارتفاع كميات الغاز المباعة، بالإضافة إلى زيادة سعر بيع الغاز محلياً بنحو (3%). ويشكل صافي إيرادات الغاز في الميزانية المعتمدة لعام 2024م نحو (14%) من إجمالي الإيرادات العامة

صافي إيرادات الغاز	الميزانية المعتمدة 2023م	الميزانية المعتمدة 2024م	نسبة التغير
	1,400 مليون ريال عماني	1,575 مليون ريال عماني	%12.5

3.الإيرادات غير النفطية:

قدرت الإيرادات غير النفطية في الميزانية المعتمدة للسنة المالية 2024م بنحو (3,520) مليون ريال عماني، مرتفعة بنسبة (5.7%) عما هو معتمد في ميزانية عام 2023م. ويأتي ذلك بتوقع ارتفاع إيرادات الضرائب والرسوم الناتجة عن تعافي الأنشطة الاقتصادية

الإيرادات غير النفطية	الميزانية المعتمدة 2023م	الميزانية المعتمدة 2024م	نسبة التغير
	3,330 مليون ريال عماني	3,520 مليون ريال عماني	%5.7

الإيرادات الجارية:

قدرت الإيرادات الجارية في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024م نحو (3,455) مليون ريال عماني، منها إيرادات ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية المقدر أن تبلغ نحو (645) مليون ريال عماني، وإيرادات ضريبة الدخل على الشركات نحو (630) مليون ريال عماني، وإيرادات الحكومة من توزيعات أرباح جهاز الاستثمار العماني نحو (800) مليون ريال عماني. بالإضافة إلى إيرادات الرسوم الحكومية المقدرة بنحو (1,380) مليون ريال عماني

الإيرادات والاستردادات الرأسمالية:

قُدر إجمالي الإيرادات والاستردادات الرأسمالية للميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024م بنحو (65) مليون ريال عماني، مرتفعة بنسبة (30%) مقارنة بالمعتمد في ميزانية عام 2023م

ثانياً | الإنفاق العام:

قدّر الإنفاق العام في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024م بنحو (11,650) مليون ريال عماني، مرتفعاً بنسبة (2.6%) مقارنة بالإنفاق العام المعتمد في ميزانية عام 2023م.

الإنفاق العام	الميزانية المعتمدة 2023م	الميزانية المعتمدة 2024م	نسبة التغير
	11,350 مليون ريال عماني	11,650 مليون ريال عماني	%2.6

يوضح الشكل التالي توزيع نسبة المصروفات الجارية والمصروفات الإنمائية ومصروفات المساهمات والنفقات الأخرى من إجمالي الإنفاق المعتمد في عام 2024م.

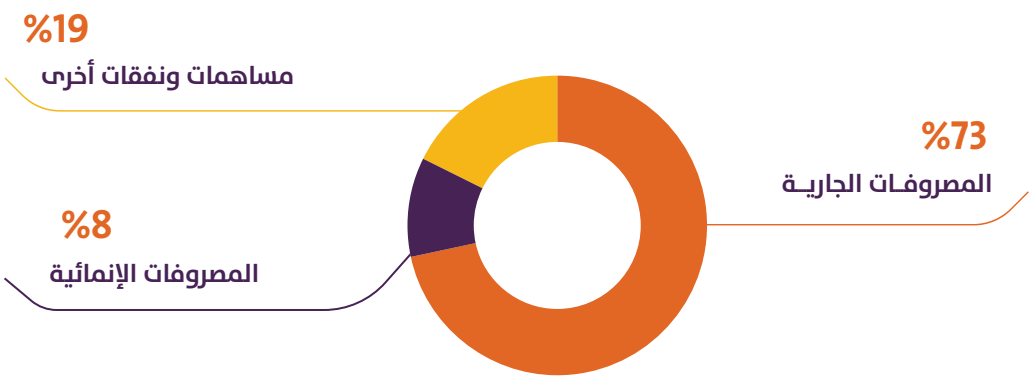

1- المصروفات الجارية:

قُدرت المصروفات الجارية في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024م بنحو (8,573) مليون ريال عماني، ممثلاً (73%) من إجمالي الإنفاق العام. وتوزع هذه المصروفات على النحو التالي:

مصروفات الدفاع والأمن:

قُدرت مصروفات الدفاع والأمن لعام 2024م بنحو (3,070) مليون ريال عماني، مشكلة (36%) من إجمالي المصروفات الجارية، ومرتفعة عما هو معتمد في الميزانية العامة للسنة المالية 2023م بنحو (2%)

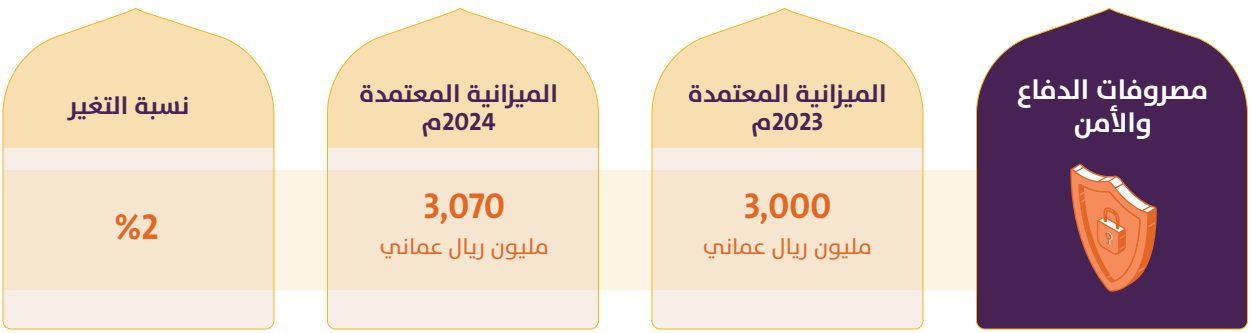

مصروفات الوزارات والوحدات الحكومية:

قدرت مخصصات بند مصروفات الوزارات والوحدات الحكومية في الميزانية المعتمدة لعام 2024م بنحو (4,453) مليون ريال عماني، مرتفعةً بنسبة (1%) عن المخصصات المعتمدة للبند في ميزانية 2023 م، ويعزى هذا الارتفاع إلى اعتماد مخصص ترقيات الموظفين من أقدمية (2013م-2014م) والعلاوات الدورية للموظفين، بالإضافة إلى الأخذ في الاعتبار الاحتياجات المالية لتنفيذ أهداف وبرامج الجهات الحكومية وسداد مستحقات شركات القطاع الخاص. ويشكل بند مصروفات الوزارات والوحدات الحكومية نسبة (52%) من إجمالي المصروفات الجارية المعتمدة في الميزانية العامة للسنة المالية 2024م

مصروفات الوزارات والوحدات الحكومية	الميزانية المعتمدة 2023م	الميزانية المعتمدة 2024م	نسبة التغير
	4,420 مليون ريال عماني	4,453 مليون ريال عماني	%1

مصروفات خدمة الدين العام:

تم اعتماد مصروفات خدمة الدين العام بنحو (1,050) مليون ريال عماني؛ وذلك باحتساب الفوائد المتوقع سدادها للقروض القائمة والمخطط سدادها في عام 2024م. ويشكل هذا البند نسبة (12%) من إجمالي المصروفات الجارية المعتمدة في الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024م.

2- المصروفات الإنمائية:

خصصت الميزانية المعتمدة للدولة للسنة المالية لعام 2024م نحو (900) مليون ريال عُماني للمشاريع الإنمائية، إذ شكل مخصص المحافظات نحو (83.7) مليون ريال عماني منها (44) مليون ريال عماني لبرنامج تنمية المحافظات.

المشاريع الإنمائية التي ستنفذ في عام 2024م:

قطاع التعليم:

- إنشاء (15) مدرسة حكومية.
- طرح مناقصات بإنشاء (20) مدرسة حكومية جديدة.
- إنشاء جامعة التقنية والعلوم التطبيقية في محافظة مسندم
- تنفيذ برنامج الابتعاث الخارجي (رواد عمان) لعدد (150) بعثة دراسية على مدى خمس سنوات.
- زيادة (850) عقد جديد لحافلات المدارس الحكومية.
- إحلال (1000) حافلة مدارس حكومية بحافلات ذات معايير سلامة عالية.
- إحلال أكثر من (20) ألف جهاز تكييف.

قطاع الصحة:

- استكمال إنشاء عدد (7) مستشفيات حكومية (مستشفى السلطان قابوس بصلالة- مستشفى السويق- مستشفى وادي بني خالد - مستشفى خصب- مستشفى مدحا- مستشفى محوت – مستشفى المزيونة)
- اعتماد انشاء عدد (3) مستشفيات (سمائل – النماء – الفلاح).
- استكمال إنشاء عدد (2) وحدات غسيل الكلى.
- تأهيل عدد (2) مستشفى حكومي.
- تشغيل المختبر المركزي للأمراض المعدية.
- توسعة 3 مستشفيات قائمة.

الثقافة والرياضة الشباب:

- إنشاء مبنى مجمع عُمان الثقافي.

الإسكان والتخطيط العمراني :

- تأهيل البنية الأساسية لمدينة السلطان هيثم- المرحلة الأولى.

تنمية المحافظات:

- تطوير وصيانة الحدائق العامة.
- مشاريع تطوير الواجهات البحرية
- تنفيذ المشاريع الفائزة كأفضل مقترح مشروع إنمائي وهي: (رمال بارك، خليج آيمس وبوليفارد الرذاذ)

قطاع النقل:

- تصميم وتنفيذ طريق أسفلتي بين خصب ودبا والطريق الرابط إلى ليما بمحافظة مسندم
- مشروع تصميم وتنفيذ الأجزاء المتبقية من طريق الباطنة الساحلي (المرحلة الأولى)
- إنشاء ازدواجية طريق الأنصب الجفنين
- إنشاء ازدواجية طريق السلطان قابوس بصلالة
- تنفيذ طرق اسفلتية بولاية مقشن بمحافظة ظفار
- إنشاء أنفاق تقاطع أتين مع شارع 18 نوفمبر بولاية صلالة

قطاع الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه:

- سد وادي عدي
- سد وادي الزهيمي
- ميناء مصيرة متعدد الأغراض
- ميناء الشويمية متعدد الأغراض

ويوضح الشكل التالي توزيع تقديرات الميزانية الإنمائية للسنة المالية 2024م على القطاعات:

كما تسعى الحكومة في تنفيذ مشاريع نوعية أخرى تساهم في خلق أثر تنموي اقتصادي واجتماعي يطور من المنظومة الاقتصادية والاستثمارية لمختلف القطاعات.

3- مصروفات مساهمات ونفقات أخرى:

اعتمدت تقديرات مصروفات المساهمات والنفقات الأخرى في ميزانية عام 2024م نحو (2,177) مليون ريال عماني، مشكلة نحو (19%) من إجمالي الإنفاق العام. ويأتي توزيعها على النحو التالي:

ومن أبرز المبادرات التي سيتم إطلاقها في عام 2024م ضمن مصروفات المساهمات والنفقات الأخرى كالتالي:

دعم فوائد القروض الإسكانية (برنامج إسكان):

أطلقت وزارة المالية بالتعاون مع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني وبنك الإسكان العماني برنامج إسكان الذي يهدف إلى تسريع الحصول على القروض الإسكانية المدعومة للمواطنين المدرجين في قوائم انتظار وزارة الإسكان والتخطيط العمراني وبنك الإسكان العماني، وستقدم وزارة المالية دعمًا جزئيًا لفوائد القروض بمحفظة إقراضية تبلغ 1.9 مليار ريال عُماني بتكتل مالي من المصارف المحلية

سيسهم برنامج إسكان في:

- زيادة حركة النشاط العقاري.
- دعم امتلاك وحدات سكنية في المجمعات السكنية المتكاملة.
- زيادة حركة شراء السلع والخدمات في السوق المحلي.
- زيادة حركة الأموال والسيولة في الاقتصاد الوطني.
- تعزيز القيمة المحلية المضافة.
- دعم تطوير وتوطين بعض الصناعات.
- تمكين البنوك المحلية من تقديم خدمات التمويل الإسكانية والاستفادة من السيولة المالية.
- **سيعمل برنامج إسكان على** تمكين أكثر من 60 ألف أسرة عمانية للحصول على تمويلات إسكانية.

مخصص منظومة الحماية الاجتماعية (صندوق الحماية الاجتماعية):

أنشئ صندوق الحماية الاجتماعية بموجب المرسوم السلطاني رقم (2021/33) بهدف تحقيق حماية اجتماعية متكاملة موجهة للفئات الأكثر احتياجا، ودمج صناديق التقاعد وتوحيد المنافع التقاعدية بين القطاعين العام والخاص من أجل تحسين بيئة العمل، بجانب تعزيز كفاءة الاستثمارات وضمان الاستدامة المالية للصندوق

خصصت الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024 نحو (1,310) مليون ريال عماني، منها 560 مليون ريال عمان لتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية والمتمثلة في منفعة كبار السن، ومنفعة الأطفال ، و منفعة الأشخاص ذوي الإعاق، ومنفعة الأرامل والايتام بجانب منفعة دعم دخل الأسرة

كما خصصت نحو (750) مليون ريال عماني لبرامج التأمين الاجتماعي منها تأمين إصابات العمل والأمراض المهنية والأمان الوظيفي بالإضافة إلى تأمينات الأمومة

4. الإنفاق على مستوى القطاعات الاجتماعية والأساسية:

اعتمدت الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2024م نحو (4.8) مليار ريال عماني للقطاعات الاجتماعية والأساسية والتي تشكل (41%) من إجمالي الإنفاق العام المعتمد في ميزانية عام 2024م، موزعة على النحو التالي:

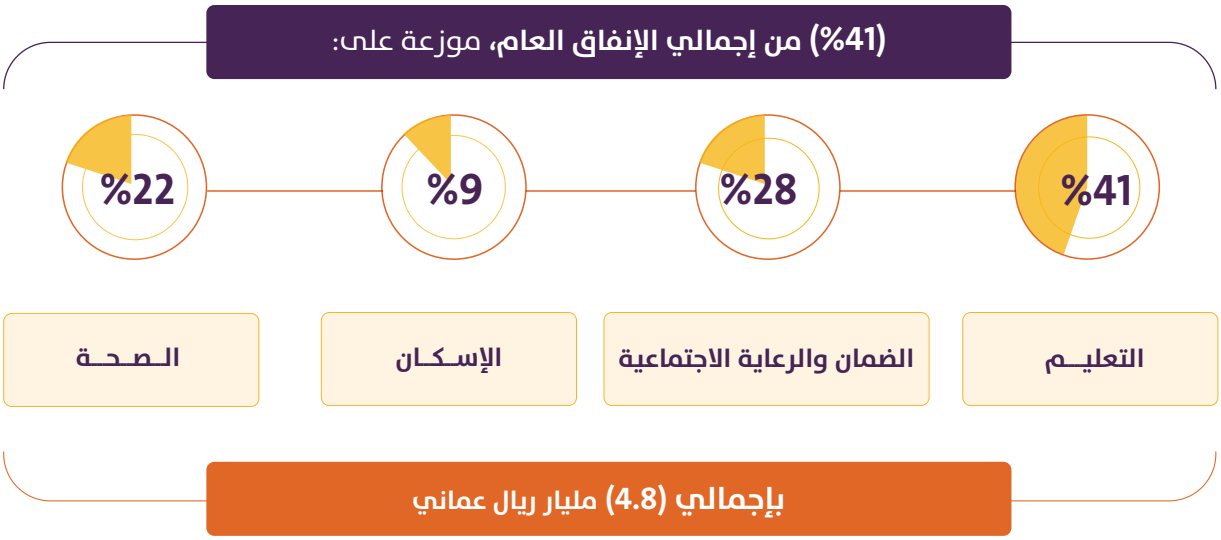

ثالثاً | العجز والتمويل:

بناءً على تقديرات الميزانية العامة للدولة لعام 2024م للإيرادات والإنفاق، فإنه من المقدر أن يبلغ العجز نحو (640) مليون ريال عماني، مشكلاً (6%) من إجمالي الإيرادات و (1.5%) من الناتج المحلي الإجمالي

ومن المخطط تمويل العجز بـ (240) مليون ريال عماني عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي ونحو (400) مليون ريال عماني من خلال السحب من الاحتياطيات

الجدير بالذكر، أن سلطنة عُمان لن تلجأ إلى الاقتراض الإضافي أو السحب من الاحتياطيات لتمويل العجز المقدر في ميزانية عام 2024م في حال تجاوز الإيرادات العامة للدولة عن الإنفاق المعتمد في ميزانية عام 2024م. وقد يتم اللجوء للاقتراض لسداد القروض الحكومية الحالية واستبدالها بقروض ذات كلفة تمويلية أدنى

يوضح الجدول أدناه الاحتياجات التمويلية لتغطية العجز السنوي وسداد أقساط القروض المستحقة:

(مليون ريال عماني)

الميزانية المعتمدة لعام 2023م	البيان	الميزانية المعتمدة لعام 2024م
1,300	العجـــز السنـــوي	640
1,142	أقساط الديون المستحقة السداد	1,645
2,442	**إجمالي الاحتياجات التمويلية**	2,285
400	السحـــب من الاحتيـــاطيات	400
450	الاقتراض المحلـــي	600
1,592	الاقتراض الخارجي	1,285
2,442	**الإجمالـــي**	2,285

الإنفاق الإنمائي والاستثماري لعام 2024م:

الإنفاق الاستثماري لجهاز الاستثمار العماني:

تم تقدير حجم الإنفاق الاستثماري الممول من جهاز الاستثمار العماني والشركات التابعة له لعام 2024م بنحو (1.25) مليار ريال عماني.

الإنفاق الاستثماري لشركة تنمية طاقة عُمان:

تم تقدير مساهمة شركة تنمية طاقة عُمان في المشاريع الاستثمارية لإنتاج النفط والغاز بمبلغ (1.5) مليار ريال عماني.

الإجمالي: (3.9) مليار ريال عماني

صندوق عمان المستقبل:

تم إنشاء صندوق عُمان المستقبل بمباركة سامية بالشراكة بين وزارة المالية وجهاز الاستثمار العماني، لتحفيز القطاع الخاص، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن الجهود الرامية إلى تنويع مصادر دخل سلطنة عمان. ويعمل الصندوق على:

- إبرام شراكات استثمارية وجذب الاستثمار الأجنبي
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- المشاركة في تمويل المشاريع وتحفيز الاستثمار الجريء في سلطنة عمان
- إكمال منظومة التغطية التمويلية والاستثمارية التي تقوم بها الحكومة
- تمويل مشاريع القطاع الخاص.

بنك التنمية:

يعمل بنك التنمية وفق المرسوم السلطاني رقم (2023/84) على تعزيز نمو الشركات والمؤسسات العمانية وتوسيع نطاق أعمال البنك من خلال رفع السقف الإقراضي من (1) مليون ريال عماني إلى (5) مليون ريال عماني، ويجوز رفع هذا السقف إلى (7.5) مليون ريال عماني للمشاريع في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية والتي يتم تنفيذها في المحافظات

يوضح البيان التالي أداء بنك التنمية في عام 2023م ومستهدفات عام 2024م:

أداء عام 2023م	مستهدفات عام 2024م
نمو المحفظة الإقراضية بنحو (25%)	إعادة تنظيم بنك التنمية
نمو الموافقات التمويلية بنحو (120%)	توسيع المحفظة الإقراضية، وقطاعات التمويل
بلغ الصرف التمويلي نحو (95) مليون ريال عماني بمعدل نمو بلغ (108%)	

برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP):

برنامج تعمل وزارة المالية من خلاله على توسيع دور القطاع الخاص للاستثمار والابتكار في مشاريع البنى الأساسية والخدمات العامة؛ ورفع كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية والمرافق العامة.

يلخص الشكل التالي أبرز مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي في طور التنفيذ والمخطط تنفيذها خلال عام 2024م:

قطاع التعليم

- إدارة وتشغيل وتعزيز حافلات المدارس الحكومية

قطاع الصحة

- مشروع مركز التعافي بصحار
- إدارة وتشغيل وتطوير الخدمات التشخيصية لوزارة الصحة بمحافظة مسقط
- صيانة وإدارة المرافق الصحية التابعة لوزارة الصحة في محافظة مسقط وشمال وجنوب الباطنة

قطاع المواصلات واللوجستيات

- طريق صلالة- ثمريت (الشاحنات)
- طريق المعبيلة _ ثميد

قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

- مشروع تشغيل وتطوير منصة استثمر بسهولة

مشاريع قطاع الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه

- مشروع تطوير وإدارة وتشغيل ميناء الصيد البحري في ولاية لوى
- تطوير وادارة وتشغيل ميناء الصيد البحري في ولاية صور
- إدارة وتشغيل وتطوير المحاجر والعيادات البيطرية في كل من البريمي وريسوت وسعال

المباني الحكومية

- إنشاء مبنى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

برنامج الشراكة من أجل التنمية (الأوفست):

يهدف برنامج الشراكة من أجل التنمية (الأوفست) إلى نقل التقنية الحديثة من الشركات الملتزمة ببرنامج الشراكة من أجل التنمية، بجانب بناء القدرات والكفاءات الوطنية في كافة القطاعات، وذلك من خلال نقل المعرفة وأفضل الممارسات من خلال علاقات الشراكة التي تربط وزارة المالية بالمؤسسات والشركات الرائدة حول العالم

أبرز الإنجازات التي حققها البرنامج في عام 2023م وهي كالتالي:

- تدشين مقر أكاديمية عمان للطيران وتخريج ثلاث دفعات من الطيارين المعتمدين.
- تخريج (58) متدرب و(25) مدرب معتمد ضمن مشروع البرنامج الوطني لتطوير القيادات واستشراف المستقبل.

06

الإطار المالـي للخطة الخمسيـة العاشـرة

الإطار المالي لخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021م - 2025م):

شهد الأداء المالي للدولة خلال السنوات الثلاثة الأولى من خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025م) تحسناً إيجابياً؛ نتيجة استمرار تنفيذ إجراءات ضبط الإنفاق العام، وتحسين الإيرادات غير النفطية، إلى جانب ارتفاع متوسط أسعار النفط. إذ تُظهر النتائج الفعلية للميزانية العامة للدولة لعام 2021م انخفاض العجز إلى نحو (1,223) مليون ريال عماني، وتحقيق فائضاً مالياً في عام 2022م بنحو (1,146) مليون ريال عماني مقارنةً بما هو معتمد في الإطار المالي لخطة التنمية الخمسية العاشرة للفترة ذاتها.

كما تشير النتائج الأولية للميزانية العامة للدولة لعام 2023م إلى تحقيق فائضاً مالياً بنحو (931) مليون ريال عماني مقارنةً بعجز معتمد في الإطار المالي للخطة بنحو (605) مليون ريال عماني خلال ذات الفترة

وعلى صعيد الميزانية العامة للدولة لعام 2024م، فقد قُدر العجز بنحو (640) مليون ريال عماني، مرتفعاً بنحو (475) مليون ريال عماني مقارنةً بما هو معتمد بنحو (165) مليون ريال عماني في الإطار المالي للخطة الخمسية العاشرة؛ نتيجة ارتفاع تقديرات الإنفاق لمخصصات الدعم، واستحداث بند مشاريع ذات أثر تنموي، وبند دعم منظومة الحماية الاجتماعية.

يقارن الشكل التالي بين الإطار المالي المعتمد والأداء المالي:

(مليون ريال عماني)

السنة المالية	2021م	2022م	2023م	2024م	2025م
الإطار المالي المعتمد لخطة التنمية الخمسية العاشرة	(2,240)	(1,660)	(605)	(165)	65
السنة المالية	النتائج الفعلية	النتائج الفعلية	النتائج الأولية	الميزانية المعتمدة	
الأداء المالي	(1,223)	1,146	931	(640)	-

07

أبـرز المخاطـر الماليـة والاقتصاديـة المحتملـة

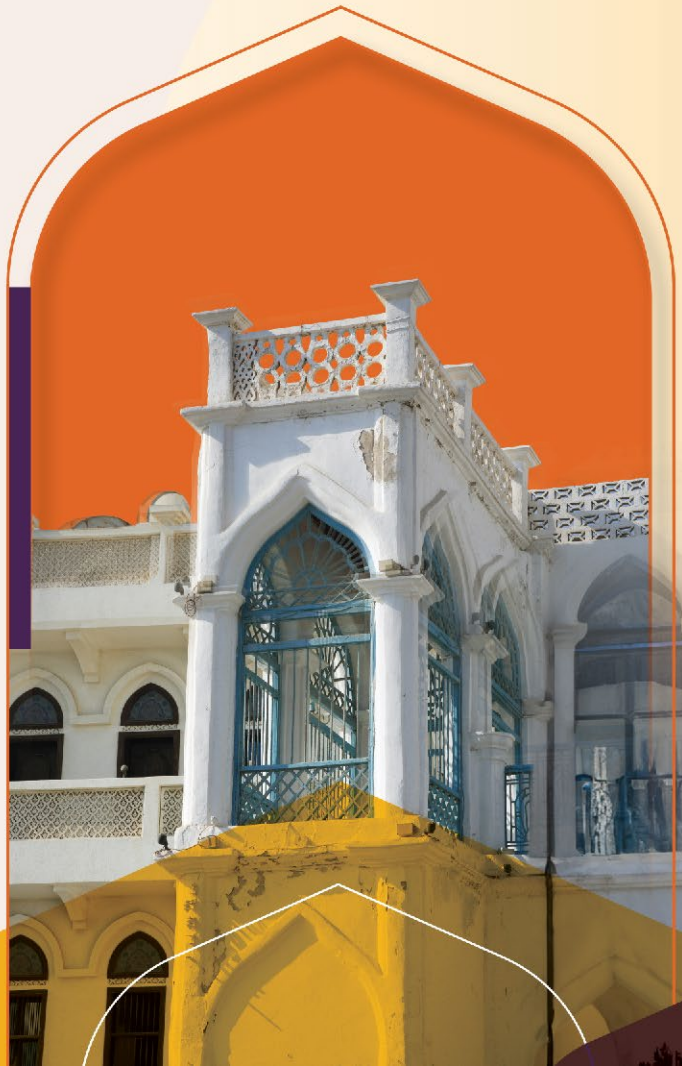

أبرز المخاطر المالية والاقتصادية المحتملة

الاضطرابات الجيوسياسية	استمرار التوترات الجيوسياسية في العالم قد يؤثر على سلاسل الإمداد بما فيها إمدادات الطاقة وتوفر السلع الأساسية
تقلبات أسعار النفط	استمرار الأزمات قد يؤدي إلى حالة ركود اقتصادي، مما قد يؤثر على الطلب العالمي على النفط.
التضخم العالمي	يشكل الارتفاع العالي في التضخم تحدياً عالمياً على سلطنة عمان من ناحية التضخم المستورد، وحاجة الحكومة إلى توسيع الدعم من أجل خفض حدة ارتفاع الأسعار.
ارتفاع معدل الفائدة	ارتفاع معدلات التضخم يستدعي استمرار سياسة التشديد النقدية مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض وتكاليف خدمة الدين المحلي والخارجي.
التغير المناخي والكوارث الطبيعية	فرص حدوث كوارث طبيعية يستدعي اتخاذ تدابير للإغاثة وتوفير دعم للمتضررين، وإصلاح أضرار البنى الأساسية.

08

البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي (استدامة)

البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي (استدامة):

برنامج تنفذه وزارة المالية يهدف إلى الاستمرار في تحسين وضع المالية العامة للدولة، وجعل القطاع المالي ممكنًا رئيسًا لتحقيق مستهدفات رؤية عمان 2040، من خلال رفع معدل التنافسية في القطاع المالي، وتوفير خيارات تمويلية مناسبة لمختلف الفئات، وتوسيع حجم سوق التمويل لاستيعاب التحولات القادمة في القطاعات الاستثمارية والاقتصادية.

اعتماد خطة تطوير القطاع المالي

تم اعتماد خطة تطوير القطاع المالي المقدمة من البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، والتي تضمنت مبادرات ومشاريع تهدف إلى تمكين القطاع المالي بشقيه القطاع المصرفي وسوق المال لتحقيق المستهدفات الاقتصادية والاستثمارية لرؤية عمان 2040

الجهات ذات العلاقة لتنفيذ مبادرات ومشاريع برنامج استدامة:

وزارة المالية Ministry of Finance | البنك المركزي العماني CENTRAL BANK OF OMAN | جهاز الاستثمار العماني Oman Investment Authority | الهيئة العامة لسوق المال Capital Market Authority | بورصة مسقط MUSCAT STOCK EXCHANGE | رؤية عمان 2040

خطة عمل البرنامج:

يناير 2024 – مارس 2023

الدراسة الأولية للقطاع المالي بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة لتشخيص التحديات الرئيسية واقتراح التوصيات.

أبريل 2023 – مايو 2023

تحديد أهداف البرنامج والمبادرات الرئيسية والتمكينية وترتيبها حسب الأولوية بناء على تأثيرها على القطاع المالي ووضع مؤشرات الأداء.

يونيو 2023 – أغسطس 2023

1- تنفيذ ومتابعة المكاسب السريعة.

2- تعيين شركة استشارية لتقييم مخرجات الدراسة الأولية ومراجعة المبادرات المقترحة.

سبتمبر 2023 – ديسمبر 2025

1- وضع خطة تفصيلية لتطوير القطاع المالي ومؤشرات الأداء.

2- اعتماد الخطة التفصيلية واعتماد مؤشرات الأداء.

مسارات البرنامج

المسار الأول: استكمال مبادرات الاستدامة المالية

- الاستمرار في مراجعة السياسات والقواعد المالية
- الاستمرار في تنفيذ مبادرات تعزيز الإدارة المالية
- الاستمرار في مبادرات رفع كفاءة الإنفاق الحكومي
- الاستمرار في تنفيذ مبادرات تعزيز الإيرادات
- استكمال العمل في تحديث منظومة الحماية الاجتماعية

المسار الثاني: تطوير القطاع المالي

- تطوير القطاع المصرفي
- تطوير قطاع رأس المال
- تطوير الجوانب التقنية للمؤسسات المالية في القطاعين المصرفي وسوق المال (Fin Tech)
- المبادرات التكميلية:
  تطوير المنظومة القانونية- تطوير الكوادر البشرية وبيئة الخدمات- تعزيز ثقافة المجتمع

مرتكزات البرنامج:

تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إنشاء منظومة ممكنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل اللازم أو رأس المال للتأسيس والتشغيل والنمو واستدامة العمليات.

دعم القطاعات المستهدفة

التعاون مع المؤسسات المالية لتوجيه المصادر التمويلية نحو قطاعات التنويع الاقتصادي، مع التركيز على القطاعات المستهدفة من قبل رؤية عمان 2040.

التمويل الأخضر /المستدام

وضع سياسات وتشريعات ومبادرات من قبل الجهات المعنية لتعزيز الاستثمارات والتمويل في المشاريع الداعمة للبيئة والمجتمع والحوكمة.

تعزيـــز رأس المال المحلي	تعزيز السيولة من خلال زيادة الودائع ومساهمة المستثمرين المحليين في سوق الأسهم والدين.
تدفق الاستثمارات الأجنبية	تطوير سياسات ومبادرات لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية في قطاعات التنويع الاقتصادي وإعادة تصنيف بورصة مسقط من سوق حدودي إلى سوق ناشىء.
التأميـــن	تطوير قطاع التأمين لدعم الأنشطة الاقتصادية.

ممكنات البرنامج:

- **التقنية المالية |** تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تحقيق الابتكار المالي ورفع الكفاءة وتسهيل الحصول على التمويل وتشجيع ريادة الأعمال
- **القوانين والتشريعات |** تحقيق الاستقرار المالي والنزاهة والعدالة في المؤسسات المالية وسوق رأس المال.
- **الثقافة المالية |** نشر الثقافة المالية بين أفراد المجتمع وتشجيع ثقافة الإدخار والاستثمار.
- **تطوير الكفاءات البشرية |** تطوير المهارات لضمان جودة العمليات ومستوى الخدمات المالية في القطاع المالي.

09

البرامـج الوطنيــة لخطــة التنمية الخمسية العاشرة

البرامج الوطنية لخطة التنمية الخمسية العاشرة

تعمل الحكومة على تنفيذ عددًا من البرامج الوطنية في إطار خطة التنمية الخمسية العاشرة؛ وذلك من أجل تحقيق المستهدفات الوطنية لرؤية 2040م، التي تُعنى بإيجاد حلول مستدامة للجوانب ذات الأولوية مثل: تحسين المؤشرات المالية والاقتصادية، ومعالجة تحديات ملف التشغيل، وجلب الاستثمار، ورفع معدل التنافسية، واستكمال برنامج التحول الرقمي. **وفيما يلي عرض موجز للبرامج الوطنية لخطة التنمية الخمسية العاشرة:**

البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي (تنويع):

برنامج تنفذه **وزارة الاقتصاد** يهدف إلى استكمال بناء قاعدة اقتصادية تساعد على تمكين القطاعات المستهدفة للقيام بأدوارها التنموية والاستثمارية، وذلك من خلال تنويع الشركاء التجاريين، وتعميق الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

ويركز البرنامج على العديد من القطاعات الاستثمارية أهمها: الصناعات التحويلية، والاتصالات وتقنية المعلومات، والنقل، والطاقة، بالإضافة إلى التعدين والأمن الغذائي والطيران والسياحة.

برنامج التحول الرقمي الحكومي:

برنامج تنفذه **وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات**، يهدف إلى تعزيز كفاءة المؤسسات الحكومية وإيجاد حلول ابتكارية تتميز بالسلاسة والشفافية، كما يسهم في تحسين بيئة العمل من خلال تبسيط نموذج الأعمال وإيجاد قنوات وأدوات تحقق الاستفادة المثلى من المتغيرات التقنية المتسارعة.

ويوضح البيان التالي ميزانية برنامج التحول الرقمي:

المصروفات في عام 2023م (النتائج الأولية)	المصروفات في عام 2024م (المعتمدة)
(15.5) مليون ريال عماني	(33) مليون ريال عماني

البرنامج الوطني للاستثمار وتنمية الصادرات (نزدهر):

برنامج تنفذه **وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار**، ويهدف إلى تعزيز وتمكين دور القطاع الخاص في قيادة التنمية الاقتصادية عبر تهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة، وتحسين بيئة الأعمال بسلطنة عُمان من خلال تبسيط اجراءات الاستثمار وتطوير أدواته

البرنامج الوطني للتشغيل (تشغيل):

برنامج تشرف عليه **وزارة العمل** يهدف إلى إيجاد حلول مستدامة لتوفير فرص عمل في كافة قطاعات الدولة العامة والخاصة؛ من أجل سد الفجوة المعرفية والمهارية بناء على ما تقتضيه مصلحة سوق العمل، وضمان جاهزية الباحثين عن العمل

البرنامج الوطني للحياد الصفري:

أحد البرامج التي تشرف عليها **وزارة الطاقة والمعادن وهيئة البيئة**، ويهدف إلى ضمان تسريع وصول سلطنة عمان إلى الحياد الصفري الكربوني بحلول عام 2050م وذلك حسب الاستراتيجية المعتمدة، مع التركيز على التحول المنظم وتنفيذ أفضل المشاريع والتكنولوجيا بما يتناسب مع أولويات وأهداف رؤية عمان 2040.

10

مشاريـــع وأنظـمـــة تحسين الأداء المالي

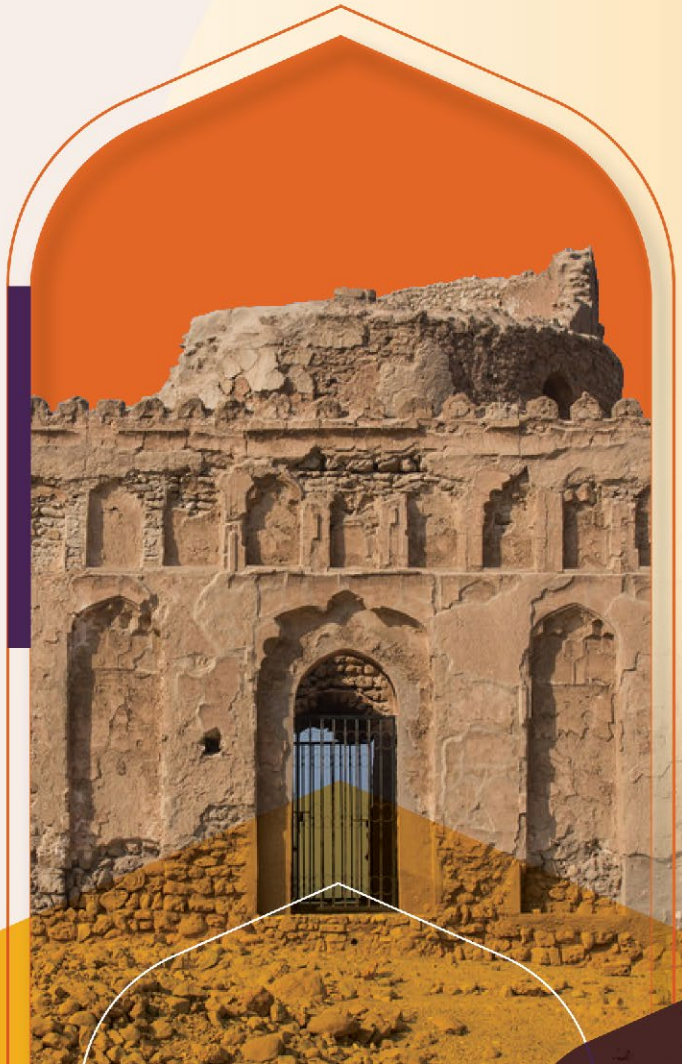

مشاريع تحسين الأداء المالي

إطار التمويل السيادي المستدام

أداة أساسية تصدرها وزارة المالية تعمل على تمكين سلطنة عمان من إصدار أدوات الدين للتمويل المستدام بهدف المساهمة في تحقيق الاستراتيجيات الوطنية للاستدامة (الاقتصادية - البيئية - الاجتماعية وغيرها). ويهدف البرنامج إلى:

- التأكيد على عزم سلطنة عمان لتحقيق أهداف الرؤية الوطنية عمان 2040، وخطة الحياد الصفري 2050، وأهداف التنمية المستدامة 2030
- إظهار قدرة سلطنة عمان على خلق التمويل اللازم لزيادة الاستثمار الحكومي في المشاريع التنموية ذات البعدين البيئي والاجتماعي
- جذب شريحة جديدة من المستثمرين المهتمين بتمويل المشاريع ذات الأثر البيئي والاجتماعي.
- خلق هامش مرجعي للقطاع الخاص لتمويل المشاريع التي تحقق البعدين البيئي والاجتماعي.

تسعير الخدمات الحكومية (تسعيرة)

أحد المشاريع التي تبنتها **وزارة المالية** بهدف مراجعة رسوم الخدمات الحكومية بصفة دورية وفق دليل تسعير الخدمات الحكومية، الذي تم تصميمه ليراعي الآثار المالية والاقتصادية والاجتماعية عند وضع الرسوم، ساعيا إلى تقليل عدد الإجراءات والتكاليف المزدوجة، وإحداث التوازن بين السعر وجودة الخدمة وتنافسيتها، مما يؤدي إلى تقليل الجهد والتكلفة على المستفيدين من الخدمات

وتستكمل وزارة المالية مراجعة رسوم الخدمات الحكومية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، بهدف تحقيق التوازن بين السياسة المالية وتوجهات رؤية عمان 2040 الداعية إلى تمكين القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي. إذ تمت مراجعة (1647) رسم لـ (8) جهات حكومية في المرحلة الأولى والثانية وذلك حتى نهاية عام 2022م

المرحلة الحالية: المرحلة الثالثة، يجري دراسة (1,539) رسم لعدد (6) جهات حكومية وهي: وزارة الصحة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

المرحلة القادمة: اعتماد نتائج دراسة الرسوم الحكومية في المرحلة الثالثة.

مشروع تمويل سلاسل الإمداد

أحد مشاريع **وزارة المالية** يهدف إلى تحسين إدارة السيولة النقدية من حيث تسريع صرف مستحقات شركات القطاع الخاص العمانية المتعاقدة مع الوحدات الحكومية بموجب عقود التوريد والمناقصات التي لا تقل قيمتها عن (100) ألف ريال عماني. ويهدف المشروع لدعم استمرارية واستدامة سلاسل الإمداد، وتسريع عمليات صرف مستحقات القطاع الخاص

المرحلة الحالية: استمرار توقيع اتفاقيات بين الوحدات الحكومية وشركات القطاعين العام والخاص.

المرحلة القادمة: تطوير آلية العمل لتسريع عمليات توقيع العقود واعتمادها.

قانون الدين العام

قانون إدارة الأموال التي تقترضها الحكومات من المؤسسات أو الأفراد لمواجهة أية أحوالٍ طارئة وتعزيز الإيرادات العامة وتمويل المشاريع التنموية، ويهدف القانون إلى تجنيب الدولة المخاطر المالية، وضبط الدين العام، والحد من أعبائه، وتعزيز الحكومة من إصدار أدوات الدين العام، ومساهمة أدوات الدين العام في تطوير وتنويع السوق المالي المحلي، وتعزيز قوة الائتمان

المرحلة الحالية: صدور المرسوم السلطاني رقم (2023/67) بشأن قانون الدين العام.

المرحلة القادمة: إصدار اللائحة التنظيمية للتنفيذ.

تحديث القانون المالي ولائحته التنفيذية

تعمل **وزارة المالية** على مراجعة القانون المالي ولائحته التنفيذية بما يتواكب مع أنظمة ومشاريع تطوير الإجراءات المالية، ومن بينها: النظام المالي الموحد، وميزانية البرامج والأداء، وحساب الخزينة الموحد، وغيرها من النظم والمشاريع

المرحلة الحالية: العمل على استكمال إجراءات الدورة التشريعية للقانون.

المرحلة القادمة: إعداد اللائحة التنفيذية للقانون.

برنامج ميزانية البرامج و الأداء

أحد الأنظمة المتقدمة في مجال التخطيط المالي وتحديد أولويات الإنفاق العام وربطها بتحقيق الأهداف والأنشطة التي تخدم المجتمع. تعمل على إعداد الميزانية وتخطيطها كميزانية مدمجة تجمع بين الميزانية الإنمائية والميزانية الجارية

يهدف البرنامج إلى توفير قاعدة بيانات دقيقة لرصد ومتابعة الأداء الحكومي، وربط التخطيط المالي بالسياسات العامة، وتحقيق تناسق البرامج والأنشطة الحكومية، وتوحيد الجهود ومنع الازدواجية

المرحلة الحالية:	تمكين (60) وحدة حكومية على إعداد ميزانيتها وفقا لميزانية البرامج والأداء
المرحلة القادمة:	استكمال تمكين باقي الوحدات الحكومية، وتجويد إعداد ميزانيات ووثائق أداء برامج وأنشطة الوحدات الحكومية الممكنة

أنظمة تحسين الأداء المالي

مشروع النظام المالي الموحد (مالية)

نظام إلكتروني حديث لإدارة المالية العامة في سلطنة عُمان، يستخدم في عمليات التخطيط والتنفيذ والرقابة وإصدار التقارير المتعلقة بالميزانية العامة للدولة، وسيساعد النظام على تطوير إدارة المالية العامة للدولة للوصول إلى الاستخدام الفعال والأمثل للموارد المالية تماشياً مع رؤية عمان 2040

المرحلة الحالية:	تصميم وتشغيل واختبار النظام من قبل المورد.
المرحلة القادمة:	اختبار القبول التشغيلي عن طريق وزارة المالية.

النظام الآلي لإدارة الدين العام

هو نظام آلي يعزز الإدارة الاستباقية الفعالة للدين العام؛ وذلك من خلال تسجيل محافظ الديون وإعداد التقارير وتحليلها، وتوفير الأدوات الممكنة لتنظيم وتتبع الديون، وتحديد أولويات المدفوعات، ووضع خطة لسداد الديون في الوقت المناسب وفق إدارة الدين العام.

المرحلة الحالية:	بدء تشغيل النظام
المرحلة القادمة:	تحديث البيانات والإستفادة من الميزات التي يوفرها.

حساب الخزينة الموحد

هيكل موّحد لكافة الحسابات البنكية الحكومية يضمن الاستخدام الأمثل للموارد النقدية الحكومية، إذ يتم من خلاله جمع أرصدة الحسابات البنكية لإظهار صافي حركة الإيرادات والمصروفات. ويهدف إلى تحسين عملية الرقابة المالية وضبط إدارة خزينة الدولة وتحسين التوقعات النقدية المستقبلية. تم تطبيق المشروع في المرحلة التجريبية الأولى على كلاً من (وزارة العمل وجهاز الضرائب)

المرحلة الحالية: يجري تطبيق المشروع في المرحلة التجريبية الثانية على وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، وشرطة عمان السلطانية

المرحلة القادمة: تعميم المشروع على كافة الوحدات والجهات الحكومية.

السجل الوطني للأصول الحكومية (أصول)

نظام مركزي متكامل يعمل على حصر الأصول الحكومية وإعداد استراتيجية لضمان مركزية إدارتها، ورفع كفاءتها وتعظيم المنافع والعوائد الحكومية من خلال توجيه استخدامها واستثمارها بالشكل الأمثل؛ مما يسهم في رفد الميزانية العامة للدولة بموارد مالية إضافية

يهدف المشروع إلى إظهار القيمة الحقيقية للأصول الحكومية من خلال إنشاء سجل مركزي شامل لجميع الأصول التي تمتلكها الدولة وتشرف عليها، وتحقيق مركزية إدارة الأصول الحكومية ورفع كفاءتها

المرحلة الحالية: حصر أصول كلًا من: بلدية مسقط، ووزارة المالية، ووزارة الصحة، بالإضافة إلى إنشاء نظام إلكتروني للسجل الوطني للأصول (أصول)

المرحلة القادمة: حصر أصول كلًا من: وزارة التربية والتعليم، وهيئة البيئة، وبلدية ظفار، ووزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، وجامعة السلطان قابوس

الخاتمـــة

ختاما، كان للإجراءات التي اتخذتها الحكومة في ضبط الأوضاع المالية والاستغلال الأمثل للإيرادات الإضافية وتظافر جهود مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة الأثر الإيجابي على المؤشرات المالية والاقتصادية والنقدية. سائلين المولى العزيز أن تكون النتائج الإيجابية المحققة في السنة الفائتة محفزة لبذل المزيد من الجهد وتحقيق نجاحات أخرى في أداء ميزانية عام 2024م

www.mof.gov.om